الديمقراطية التشاركية الرقمية والحكم الراشد على ضوء برنامج (كابدال)

–دراسة حالة بلدية بني معوش بولاية بجاية (الجزائر) أنموذجا–

Digital Participatory Democracy and Good Governance in light of the CAPDEL Program -The Municipality of Beni Maouch in the Wilaya of Bejaia (ALGERIA) as a model-

"ADiMuQRaTiYaH ATaSHāRuKiYaH ARaQMiYaH Wa AL ḤuKMu ARRāSHiD 'ALā/ DHaW' BaRNaMJ KaBDaL

-DiRaSaT HāLaT BaLaDiYaT BNi Ma'USH - WiLāYaT BiJaYa (AL JaZāā/iR) NaMuDHaJaN"

مزغيش وليد*

مخبر البحث حول فعلية القاعدة القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 06000 **الجزائر.**

MEZGHICHE Walid

Research laboratory on the effectiveness of legal standards, Faculty of law and Political Science, University of Abderrahmane Mira, Bejaia, 06000, **ALGERIA**.

E-Mail: walid-mezghiche@hotmail.com

Orcid ID: https://orcid.org/000-0003-3601-6568

تاريخ الاستلام: 2020/12/22 تاريخ القبول: 2020/12/29 تاريخ النشر: 2020/12/31

لتوثيق هذا المقال:

مزغيش وليد، الديمقراطية التشاركية الرقمية والحكم الراشد على ضوء برنامج (كابدال) –دراسة حالة بلدية بني معوش بولاية بجاية (الجزائر) أنموذجا، **مجلة التراث**، العدد 04، المجلد العاشر، ديسمبر 2020، ص90، ص 116. ***ISSN: 0339-2253*** ***E-ISSN 2602-6813***.

TO CITE THIS ARTICLE:

MEZGHICHE Walid, Digital Participatory Democracy and Good Governance in light of the CAPDEL Program -The Municipality of Beni Maouch in the Wilaya of Bejaia (ALGERIA) as a model-, **AL TURATH Journal**, issue 04, volume 10, December 2020, P 90, P 116. ***0339-2253 ISSN: 2602-6813 E-ISSN***.

AL TURATH Journal (ALTJ)

ISSN: 2253-0339 E-ISSN 2602-6813 Legal deposit: 2011-1934

تنبيه:

ما ورد في هذه المجلة يعبر عن آراء المؤلفين ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو الجامعة وتخضع كل منشورات للحماية القانونية المتعلقة بقواعد الملكية الفكرية، ويحمل أصحابها فقط كل تبعات مؤلفاتهم.

Attention:

What is stated in this journal expresses the opinions of the authors and does not necessarily reflect the views of the editorial board or university. All publications are subject to legal protection related to intellectual property rules, and their owners only bear all the consequences of their literature.

Open Access Available On:

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/323

***المؤلف المرسل**: مزغيش وليد، **البريد الإلكتروني:** walid-mezghiche@hotmail.com

ملخص

تُعتبر الديمقراطية التشاركية إحدى أهم الأشكال المعاصرة للتعبير عن الرأي والمشاركة في صناعة القرار لتجسيد حكم راشد فعلي، وقد ساهمت الثورة التكنولوجية والرقمية في تكريس هذه الآلية من خلال عصرنة الخدمات وتكييفها مع التحولات الكبرى التي عرفتها المؤسسات في إطار الرقمنة.

أطلقت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية في الجزائر، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، والاتحاد الأوروبي برنامج (كابدال) على مستوى عشر بلديات نموذجية، والذي سيساهم في تفعيل الديمقراطية التشاركية، وتجسيد حكم راشد؛ من خلال إشراك المجتمع المدني مع المجالس المنتخبة في تحديد رؤية مشتركة لمستقبل التسيير المحلي، عبر سعي القائمين عليه إلى توفير إطار للعمل المشترك لجميع الفاعلين.

تعتبر بلدية بني معوش التابعة إقليميا لولاية بجاية، من بين البلديات النموذجية التي تم اختيارها للتطبيق التجريبي لبرنامج (كابدال)، وبالتالي استفادتها من الدعم المالي المقدم من طرف مؤطري البرنامج، وكذلك من مختلف الميزات المرتبطة به، كتكوين الفاعليين المحليين والإداريين، غير أنه تبيّن من خلال دراسة ميدانية على مستواها قصور في تجسيد محاور البرنامج.

كلمات مفتاحية: الديمقراطية التشاركية؛ الرقمنة؛ برنامج (كابدال)؛ الحكم الراشد؛ الحوكمة المحلية.

تصنيفات JEL : K10 – R1 – O10

Abstract:

Participatory democracy is considered as one of the most important contemporary forms of expressing opinion and participating in decision-making to embody effective good governance. The technological and digital revolutions have contributed to dedicating this mechanism through modernizing services and adapting them to the major transformations that institutions have known within digitization.

The Ministry of Interior, local authorities, and urban planning in Algeria, in cooperation with the United Nations Development Program and the European Union, launched the "CAPDEL" program in ten model municipalities, this fact will contribute to the initiation of participatory democracy and the embodiment of good governance by providing an opportunity for civil society in the elected councils in defining a common vision for the future local management in all areas of development.

The municipality of Beni Maouch in Bejaia, is among the model municipalities that have been chosen for the experimental application of the "CAPDEL" program, thus benefiting from the financial support provided by the program's supervisors, as well as from the various features associated with it such as the training courses of local and administrative actors. However, a field survey at its level reveals a deficiency in the real embodiment of the program axes.

Keywords: Participatory Democracy; Digitization; The CAPDEL Program; Good Governance; Local Governance.

JEL Classification Codes: K10 – R1 – O10

Résumé:

La démocratie participative est l'une des formes contemporaines de la participation à la gestion des affaires locales. Elle est considérée comme l'un des principes fondamentaux de la bonne gouvernance. La révolution technologique et numérique a contribué de façon pertinente à la consolidation de la démocratie participative à travers la modernisation des services au niveau local et leur adaptation aux transformations institutionnels dans le contexte de la numérisation.

Le MICLAT, en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développement et l'Union européenne, a lancé en Algérie le programme « CAPDEL » à travers dix communes modèles. Ce programme contribuera à la concrétisation d'une démocratie participative au niveau local et à l'incarnation d'une bonne gouvernance en engageant la société civile avec les assemblées élues dans la mise en œuvre d'une vision commune de l'avenir de la gestion des affaires locales.

La commune de Beni Maouch (Wilaya de Bejaia) est l'une des communes modèles sélectionnées par le programme. Elle devrait bénéficier à partir de cela d'un soutien financier ainsi que d'autres avantages associés au programme notamment des formations pour les acteurs locaux. Cependant, une enquête de terrain à son niveau relève une carence dans l'incarnation réelle des axes du programme.

Mots clés: Démocratie Participative; Numérisation; Programme CAPDEL; La Bonne Gouvernance; La Gouvernance Locale.

JEL Classification Codes: K10 – R1 – O10

مقدمة

برزت مكانة الفرد في مختلف الحضارات، وزادت أهميته داخل المجتمع، ومنحته امتيازا قانونيا وسياسيا، يسمح له بالمشاركة كجزء من المنظومة الاجتماعية التي ينتمي إليها، يؤثر ويتأثر بما يدور فيها من تحولات، وأحداث تمنحه فرصة لإثبات وجوده الإنساني والثقافي والسياسي، ومع التطورات والمراجعات الفكرية التي أعقبت وتزامنت مع العديد من الأحداث السياسية، التي شهدها التاريخ السياسي للأمم، أخذت الديمقراطية كمفهوم سياسي أبعاد أخرى، وأضحت المبدأ الأساس الذي من خلاله تتأسس عليه الأنظمة السياسية، والتي تتمتع بالمشروعية الدستورية والمصداقية الشعبية، وامتدت الديمقراطية من مفهومها السياسي إلى شكل آخر مرتبط بإشراك المواطنين في تسيير الشؤون العامة من خلال ما عُرف بالديمقراطية التشاركية.

يُعتبر مفهوم الديمقراطية التشاركية من بين المفاهيم المعقدة، التي شغلت الكثير من الباحثين والفقهاء القانونيين والسياسيين، حيث تُفيد عموما السماح والإتاحة للأفراد في المشاركة المباشرة في رسم السياسة العامة، وصنع القرار لا من خلال نوابهم، بل من خلال إدماجهم في النقاش، والسماح لهم بإبداء رأيهم ،والاطلاع على كل القرارات التي تسمح لهم بفهم واقعهم المحلي، ومع التطور العالمي في حركة الديمقراطية وحقوق الإنسان، نجحت البيئة الرقمية في توفير بنية أساسية، متكاملة للديمقراطية التشاركية من خلال منظومة متكاملة قادرة على تداول المعلومات، في شأن الممارسة الديمقراطية والأوضاع السياسية بسهولة وبسرعة، وباعتبار أنّ الرقمنة هي إحدى النتائج المباشرة للثورة التكنولوجية التي عرفتها تكنولوجيات الإعلام والاتصال، فقد كان لها عدة انعكاسات على الممارسات السياسية خاصة ما تعلّق منها بالتواصل الاجتماعي للأفراد ومنتخبيهم، وشَكّل الإنترنت في هذا السياق حلقة وسيطة بين الحكام والمواطنين يشارك فيها الجميع في عملية اتخاذ القرار.

فرض الواقع الجزائري وفي ظل فقدان الثقة بين المواطن والإدارة، ضرورة تبني نظم تسيير تتماشى مع مفهوم ومبادئ الحكامة الرشيدة، حيث أنّ التسيير الإداري القائم على اشراك المواطن في مختلف العمليات يؤدي إلى توليد ثقة تسمح بإعادة رسم أطر علاقة فعلية بين الإدارة والمواطن، تجعل هذا الأخير في منأى عن أساليب التسيير البيروقراطية غير المجدية[1].

شرعت الجزائر لاسيّما منذ عام (2011) في تبني موجة من الإصلاحات، في مجال التسيير الإداري، وذلك لتجسيد متطلبات الحكامة والتنمية المستدامة، وذلك من خلال تفعيل المقاربة التشاركية من جهة والعمل على عصرنة التسيير الإداري من جهة أخرى، حيث برز ذلك كأوّل خطوة في مواكبة المنظومة القانونية لهذه الأهداف، وهو ما يبرز في قانون البلدية لعام (2011)[2] وكذلك دستور (1996) لاسيّما من خلال التعديل الدستوري لعام (2016)[3] الذي أضفى صفة الدستورية على المقاربة التشاركية ممّا يؤكد توجه الجزائر نحو نظام إداري في إطار حكامة فعلية.

أبدى العديد من الفاعلين الدوليين في هذا السياق، مسعاهم لمرافقة المنحى الجزائري في مجال الحكامة الرشيدة، وذلك من خلال إبراز نيّتهم في التعاون مع السلطة المركزية ومختلف الهيئات اللامركزية وغير الممركزة، ونذكر في هذا السياق برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD[4]) والإتحاد الأوروبي، حيث أطلقا مشروعا في إطار برنامج (كابدال) (CAPDEL[5]) وهو برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين بالاعتماد على محاور محددة، حيث تشرف عليه الحكومة الجزائرية من خلال وزارة الداخلية

والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، انطلاقا من عام (2016) على مستوى عشرة (10) بلديات نموذجية كمرحلة أولى، وتعتبر بلدية بني معوش التابعة إقليميا لولاية بجاية، من بين العشر بلديات النموذجية التي تم اختيارها في المرحلة الأولى من هذا البرنامج، وذلك يعود لعدة أسباب سنوضحها في دراستنا هذه، كما سنسعى إلى تبيان مدى التجسيد الحقيقي والفعلي لهذا البرنامج على مستوى البلدية محل الدراسة.

سنحاول في إطار دراستنا هذه الإجابة على الإشكاليتين التاليتين:

- **ما مدى مساهمة عملية رقمنة الديمقراطية التشاركية في تجسيد أسس الحكم الراشد؟**
- **ما مدى تأثير برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين في التنمية المحلية على تحقيق مقاصد الحكامة الرشيدة في الجزائر؟ وإلى أي مدى يمكن الحكم بنجاح البرنامج على مستوى بلدية بني معوش بولاية بجاية؟**

وللإجابة على ما تقدّم، سنخصص **المبحث الأول** من دراستنا هذه لتوضيح مدى أهمية رقمنة الديمقراطية التشاركية في تجسيد أسس الحكم الراشد، في حين سنخصص **المبحث الثاني** للتعريف ببرنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين في التنمية المحلية، ودراسة حالة بلدية بني معوش بولاية بجاية كبلدية نموذجية ومدى تجسيد محاور البرنامج على مستواها بما في ذلك محور **الرقمنة** و**الديمقراطية التشاركية**؛ كالآتي:

المبحث الأول: الديمقراطية التشاركية الرقمية أساس الحكم الراشد

المطلب الأول: أساسيات الرقمنة: بين الأهمية العملية والتجربة الجزائرية

المطلب الثاني: دور الرقمنة في تعزيز الديمقراطية التشاركية والحكم الراشد

المبحث الثاني: مدى تجسيد برنامج (كابدال) –دراسة حالة بلدية بني معوش (بجاية)–

المطلب الأول: التعريف ببرنامج (كابدال)

المطلب الثاني: مدى تطبيق برنامج (كابدال) على مستوى بلدية بني معوش (ولاية بجاية)

خاتمة

المبحث الأول: الديمقراطية التشاركية الرقمية أساس الحكم الراشد

ساهم التطور العلمي والتكنولوجي في عصرنة الإدارة، ومنه عصرنة أسسها ومبادئها، وعلى أساس ذلك؛ فقد كان للديمقراطية التشاركية نصيب من تكنولوجيا الرقمنة من خلال انتقالها من صورتها التقليدية إلى صورة عصرية متطورة تحكمها تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

المطلب الأول: أساسيات الرقمنة: بين الأهمية العملية والتجربة الجزائرية

تتطلب دراسة الديمقراطية التشاركية الرقمية كآلية لتجسيد الحكم الراشد؛ ضرورة البحث في أساسيات الرقمنة لاسيّما من حيث المفاهيم والأهمية، ليتم اسقاطها على التجربة الجزائرية في المجال، من خلال تبيان مدى انتهاج الجزائر لسياسة ترمي لرقمنة المؤسسات ومختلف القطاعات.

الفرع الأول: تعريف الرقمنة

تختلف وتتعدد المفاهيم المتعلقة بمصطلح الرقمنة تبعا للسياق الذي يستخدم فيه، حيث يُلاحظ أن الرقمنة تعني[6]:

- **في مجال الحاسب الآلي:** تحويل البيانات إلى شكل رقمي بحيث يمكن معالجتها بواسطة الحاسب.
- **في سياق نظم المعلومات:** تحويل النصوص المطبوعة مثل الكتب والصور، سواءً كانت صورا فوتوغرافية أو إيضاحات أو خرائط وغيرها من المواد التقليدية، من أشكالها التي يمكن أن تقرأ بواسطة الإنسان أي تناظرية إلى الأشكال التي يقرأ فيها بواسطة الحاسب الآلي، أي إلى إشارات، وذلك عن طريق استخدام نوع ما من أجهزة المسح الضوئي، عن طريق الكاميرات الرقمية، والتي تنتج عنها أشكال يتم عرضها على شاشة الحاسب.
- **في سياق الاتصالات بعيدة المدى:** تشير إلى تحويل الإشارات التناظرية المستمرة إلى إشارات رقمية ثنائية.
- **رقمنة المؤسسات الإدارية:** كثيرا ما يتم الربط بين الرقمنة الإدارية، والإدارة الإلكترونية بحيث يشير الكثير من الباحثين إلى المعنى نفسه للمفهومين، فالرقمنة الإدارية هي الإدارة الالكترونية، ويمكن تعريفها باعتبار أنّها بمثابة استراتيجية إدارية لعصرنة المعلومات، تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمرتفقين والمؤسسات، من خلال الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسات المتاحة وتوظيف الموارد البشرية والمادية المتاحة في إطار الكتروني.

وهناك جانب كبير من التقنين و الخبراء، عرّفوا الرقمنة على أنها عملية استنساخ راقية، تمكن من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها ووعاؤها إلى سلسلة رقمية، و يواكب هذا العمل التقني عمل فكري ومكتبي لتنظيم ما بعد المعلومات، من أجل فهرستها وجدولتها وتمثيل محتوى النص المرقمن[7]، ويركز هذا التعريف على الرقمنة الوثائقية في مجال المكتبات.

ومن جانبنا، فإنّنا نرى المغزى من الرقمنة: هو تطبيق تقنيات التحويل الرقمي، والانتقال بالخدمات التي تقدمها القطاعات الحكومية إلى نموذج عمل مبتكر، يعتمد على التقنيات الرقمية، أي استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة كشبكة الإنترنت والمعدات التكنولوجية الحديثة في تحسين جودة ونوعية الخدمات.

الفرع الثاني: أهمية الرقمنة

أضحت الرقمنة مبادرة ذات قيمة متزايدة لفائدة مؤسسات المعلومات على اختلاف أنواعها، كما أنها تتمتع بأهمية كبيرة بين أوساط الإداريين واختصاصيي المعلومات[8]، وهناك الكثير من المبادرات التي تدور حول مفهوم (الطريق السريع للمعلومات) والتي أعطت الدافع نحو تحويل الكثير من مصادر المعلومات، من الشكل التقليدي إلى مجموعات متاحة على وسائط رقمية حديثة[9]، ويتضح جليا الدور الهام الذي تؤديه الرقمنة في زيادة الكفاءة، وتحقيق السرعة في توفير الخدمات، بحيث يسمح استغلال التكنولوجيات وشبكات الانترنت في تحسين جودة الخدمات، تقليل تكلفتها، وإلغاء كافة الحدود بين المواطنين والمؤسسات.

إضافة إلى أنَّ عملية الرقمنة تعد من أهم إنجازات التقنية الرقمية، إذ ساعدت في تحقيق الاندماج بين الحاسوب وشبكات الاتصالات والبرمجيات، جاعلة من هذه التقنية الوسيلة الفعالة في تحقيق التكامل بين العلوم وامتزاج المعارف والخبرات، إذ تعمل على تحويل جميع المعلومات إلى شكل رقمي عبر إسقاط الحواجز الفاصلة بين الأنساق الرمزية المختلفة من نصوص، وأصوات، وأشكال، وصور ثابتة ومتحركة، فأصبح التعبير عن الحروف الأبجدية يتم بشفرات رقمية تناظرها رقماً بحرف في حين تتحوّل الأشكال والصور بعد مسحها الكترونياً إلى مجموعة نقاط متراصة ومتلاحقة يتم تمثيل كل منها رقمياً[10].

الفرع الثالث: التجربة الجزائرية في رقمنة المؤسسات

انتهجت الجزائر سياسة قائمة على رقمنة المؤسسات بهدف مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي الحاصل، ويعود ذلك للعديد من الدوافع التي رفض على الجزائر الاستجابة للواقع التكنولوجي، وبذلك تم تبني العديد من المخططات الحكومية التي تهدف إلى تجسيد ذلك.

أولا: دوافع الرقمنة في الجزائر

عملت الدولة الجزائرية جاهدة لإصلاح الإدارة العمومية لمواجهة التحولات الدولية، وقوانين المنافسة العالمية في ظل انتشار ثورة إلكترونية في كل القطاعات، تقابلها تحديات أمام القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي، وهو ما ألزمها على رقمنة كل القطاعات الإدارية، باستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة والدقيقة ،بعد إدخال تكنولوجيا المعلومات في تسيير الإدارات، وهو ما يعد ثورة حقيقية في عالم الإدارة، مفادها تحويل الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية، تعمل على حماية الكيان الإداري، والارتقاء بأدائه و تحقيق الاستخدام الأمثل للخدمات بسرعة ودقة عالية من خلال رقمنة كل القطاعات، في كلّ الإدارات من أجل تبسيط الإجراءات الإدارية، و تمكين الإدارات من التخطيط بكفاءة للاستفادة من متطلبات العمل في وقت قصير، والقضاء على البيروقراطية المتراكمة واضفاء الشفافية الإدارية[11].

ثانيا: مخططات الحكومة الجزائرية في مجال الرقمنة

أقرت الحكومة الجزائرية سنة (2010) برنامجها الخماسي (2014/2010) المتضمن رقمنة الإدارة العمومية الجزائرية، وقد رصد لهذا المشروع غلاف مالي قدره (682) مليار دولار وذلك للارتقاء بالجزائر إلى مصاف الدول الراقية، وقد شمل البرنامج مختلف الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية الإدارية والبشرية، حيث كان للإدارة العمومية نصيبها من هذا البرنامج سعيا إلى عصرنتها وضمان التكفل الأحسن باحتياجات المواطن[12].

ولتحسين الخدمات، وتخفيف الإجراءات الإدارية، اتخذت السلطات العمومية جملة من التدابير من شأنها أن تسمح بتسهيل الإجراءات الإدارية للمواطن، ورفع العوائق البيروقراطية من أجل تقليص الشرخ الموجود بين الإدارة والمواطن، ومن أجل ذلك تم الشروع في وضع عدة آليات لتطوير الإدارة خاصة على الصعيد المحلي وتكييفها مع التقدم التكنولوجي، على غرار رقمنة سجل الحالة المدنية، حيث عرفت هذه العملية نجاحا باهرا في كافة بلديات الوطن.

كما وضعت الدولة نهجا جديدا في عصرنة الإدارة المحلية، من خلال ما يسمى بالبلدية الالكترونية، المرتكزة أساسا على التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، والتي ستسمح بسحب الوثائق الإدارية خلال ثوان فقط، على مستوى الشباك الإلكتروني، وهي تقنية تجسد أيضا إمكانية إعداد وتسليم الوثائق، على مستوى فروع البلدية دون أن يضطر المواطن للتنقل إلى مقر الحالة المدنية الرئيسي بالبلدية كما كان عليه الحال سابقا[13].

المطلب الثاني: دور الرقمنة في تعزيز الديمقراطية التشاركية والحكم الراشد

ساهمت عملية الرقمنة في تعزيز الديمقراطية التشاركية بفعل ما أدخلته من تكنولوجيا الرقمنة على مستوى الإدارات من جهة وفي أجهزة المشاركة من جهة أخرى على غرار وسائل التواصل والاتصال الالكترونية، وهو ما ساهم في تجسيد ديمقراطية بدون وسطاء في إطار رقمنة سياسية شاملة إلى جانب مساهمتها في تجسيد حوكمة محلية رشيدة واعدة.

الفرع الأول: ظاهرة الرقمنة السياسية...ديمقراطية بدون وسطاء

ساهمت الرقمنة في خلق ديمقراطية بدون وسطاء، حيث أضحى العالم أمام نمط جديد من الديمقراطية، أُطلق عليه الديمقراطية الرقمية، وهو ما أدى بدوره إلى رقمنة السياسة، وعلى هذا الأساس وفي سبيل تجسيد ذلك عملت الجزائر على رصد إطار قانوني مُحكم للمشاركة بصفة عامة، وعليه فالتجسيد القانوني للمشاركة بصورتها التقليدية يقابله حتما التجسيد القانوني الضمني لها في صورتها الرقمية.

أولا: الديمقراطية الرقمية

تُعرف الديمقراطية الرقمية أو الالكترونية بأنها العملية التي يتم من خلالها توظيف الأدوات التكنولوجية، إما بغرض تجديد مضمون الممارسة الديمقراطية أو بهدف توسيع فضائها ومجال فعلها، أو على خلفية ضرورة إعادة تشكيل القواعد القائمة عليها، وهو ما يجعلها ترتبط بتكنولوجيا وأدوات الإعلام والمعلومات والاتصال.[14]

أدت مختلف الأدوات البارزة في إطار الرقمنة إلى خلق مساحة اجتماعية، عصرية يمارس فيها المواطنين حريتهم في التعبير عن آرائهم والمشاركة السياسية، وهو ما أحدث ثورة في مجال الديمقراطية التشاركية، في ظل الفضاءات العامة الجديدة والبارزة التي سمحت لكل فرد بالتعبير عن توجهاته بكل حرية، وهو ما شكّل مجالا مفتوحا للصراع السياسي يُعرض من خلاله أفكار وقضايا قد تتقاسم نفس الخط التوجهي كما قد تكون متعارضة.[15].

ساهمت التكنولوجيا خلال العقود الأخيرة في نشر المناخ الملائم لتحفيز وتقوية المشاركة السياسية للفرد من خلال التسويق السياسي والحملات الانتخابية الالكترونية، والانتخاب الالكتروني عبر شبكة الانترنت ،والتعليق على القرارات الرسمية والمشاركة في صنع ورسم السياسات العامة للدول والاحتجاج الرقمي، وحتى المناصرة وحشد التأييد لقضية معينة كانتهاكات حقوق الإنسان أو قضايا اجتماعية كالبطالة وتفشي المخدرات.[16]

تشكل الإنترنت في هذا السياق حلقة وسيطة بين الحكام والمواطنين، مما أتاح الفرصة لظهور نوع جديد من الديمقراطية المباشرة التي يشارك فيها الجميع في عملية اتخاذ القرار دون الحاجة إلى تمثيل نيابي. وعلى هذا النحو تؤدي التكنولوجيا الرقمية دورا مهما في تغيير أدوات وآليات الممارسة الديمقراطية، وقد تتحول من تغيير الآليات إلى تجديد الأفكار وفتح الطريق أمام أفكار ورؤى لم تكن مطروحة من قبل.

ثانيا: رقمنة السياسة

في إطار تزايد الدور الذي باتت تؤديه وسائل التواصل الاجتماعي، والمنظمات التطوعية في استقطابها لاهتمامات الأفراد والمجموعات، وفي التعبير عن آرائهم في الشؤون الخاصة والعامة، لم تعد الأحزاب السياسية هي المؤسسات الوحيدة التي تعبر عن الاتجاهات السياسية، وتقدم مصالح الأفراد والفئات المختلفة في المجتمع، بل جاء التطور التقني واستقصاءات الرأي العام المستمرة حول القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية كبديل عن الخطابات السياسية المعتادة للأحزاب.

أصبح الواقع الرقمي أداة هامة في كشف المخفي من المعلومات، وحجم الفساد وأداة للضغط على القادة، والحكومات لاسيّما في الدول الأقل ديمقراطية والتسلطية، وكذلك فضح رداءة المنتجات والخدمات التي تقدمها الشركات والمؤسسات الرأسمالية الكبرى، وتعد وثائق (ويكيليكس) ووثائق (بنما) خير مثال على ذلك.

من هنا نشأ الصراع بين محاولات الإخفاء والتستر عن الفساد، وبين البحث عن الشفافية، وبالتالي تجسيد حوكمة محلية، وأصبح مجال هذا الصراع هو الواقع الافتراضي، لا الصحف المكتوبة، ولا الإعلام السمعي البصري، فتحولت مواقع التفاعل

والتواصل الاجتماعي إلى ساحات بلا حدود للنقد والتهكم والسخرية، من السلطة والحكام وتحويلهم إلى أفراد عاديين دون هيبة السلطة المعتاد عليها سابقًا.[17]

كما أصبحت الديمقراطية الرقمية أكثر تمثيلا وتعبيرا عن آراء الأفراد، والجماعات من الصيغة الحزبية والنظام البرلماني والرئاسي وشبه الرئاسي، وتراجع دور الأحزاب السياسية في تعبئة المصالح الاجتماعية والسياسية والتعبير عنها وتحولت إلى أحزاب رقمية.

إنّ رقمنة السياسة هي الظاهرة التي ستتطور بسرعة، وستنتج أشكالا من رقمنة التمثيل السياسي، والاجتماعي والتعبير عن مصالح الأفراد والجماعات، وستنعكس الرقمنة على أنماط الحياة الإنسانية، والثقافة السياسية، والفاعلين السياسيين وجماعات الضغط التي تحولت إلى جماعات ضغط رقمية.

ساهمت رقمنة السياسة في ظهور نظام سياسي افتراضي جديد، يؤدي فيه الإعلام الجديد دور مشابه للدور الذي كانت تقوم به المؤسسات الوسيطة، فعززت الإنترنت من التواصل، ما بين عملية صنع القرار والرأي العام، وساعدت على بروز ممارسة ديمقراطية جديدة وبآليات متوفرة لعدد كبير من الناس.

ثالثا: التأطير القانوني للمشاركة في الجزائر

رغم تكريس الدولة الجزائرية بعد الاستقلال لنظام الحزب الواحد إلا أنّ دستوري (1963) و(1976) لم يخلوا من النص على مبدأ مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، فالمشاركة في اتخاذ القرار ليست بجديدة على الساحة الجزائرية بل لها امتداد عبر تاريخ الحركة الوطنية في الثورة وأثناءها وحتى بعد الاستقلال، فالجديد هو دسترة الديمقراطية التشاركية بشكل صريح منذ التعديل الدستوري لعام (2016)، وعلى غرار ذلك وما يرمي لإشراك المواطن في تسيير الشأن العمومي، نذكر على سبيل المثال:

* ديباجة دستور (1963) في الفقرة التاسعة والمواد (19) و(20) منه.
* ديباجة دستور (1976) في الفقرة الرابعة والمواد (27) و(81) منه.
* ديباجة دستور (1989) في الفقرة الثامنة والمواد (16) و(39) منه.
* ديباجة دستور (1996) المعدل والمواد (15) و(16) منه.
* قانون البلدية 10/11 في المواد (11) و(12).
* قانون مكافحة الفساد 01/06 في المواد (11) و(15).

بعد جملة الإصلاحات التي شهدتها الجزائر، وبعد تبنيها للتعددية الحزبية منذ دستور (1989)، عرفت قفزة نوعية نحو تعزيز وتفعيل الديمقراطية التشاركية، نظرا لدورها الفعال في ترسيخ وبناء دولة القانون، والتي لا تتحقق إلاّ بتفعيل دور المواطن في تسيير شؤونه في مختلف المجالات منها: السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية...الخ، وجعله كفاعل رئيسي في رسم السياسة العامة إلى جانب الإدارة في اتخاذ القرار.

عملت الجزائر على أساس ذلك كغيرها من الدول على تكريس مبدأ المشاركة في مختلف قوانينها، سواء في القانون الأساسي للدولة وهو الدستور الذي يضمن ويؤكد على مشاركة المواطنين في الشؤون العمومية، أو في النصوص التشريعية والتنظيمية التي كرست بدورها مبدأ المشاركة

ويظهر ذلك جلياّ من خلال الآليات الشكلية التي يستعين بها المواطن من أجل المشاركة: كالاستشارة، التشاور، التحقيق العمومي والإعلام، وهذا إن دل فإنه يدل على رغبة الجزائر في توسيع مبدأ المشاركة تحقيقا لحوكمة محلية رشيدة.

الفرع الثاني: تكنولوجية الرقمنة لتطوير الديمقراطية التشاركية كآلية لتجسيد الحوكمة المحلية

ساهمت الرقمنة كما سلفنا توضيحه في عصرنة الديمقراطية التشاركية، بل وإنّ الديمقراطية التشاركية أضحت بحاجة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، إذ أنها ساهمت في بروز الآليات الرقمية العصرية المستحدثة للديمقراطية التشاركية.

أولا: حاجة الديمقراطية التشاركية إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال

لقد أدى ولوج تكنولوجيا المعلومات والاتصال ميدان العمل السياسي إلى ميلاد آليات وطرق عمل جديدة؛ للتعبير عن الرأي، وممارسة الديمقراطية، وتحفيز المشاركة السياسية بكل أشكالها (مظاهرات سلمية، حملات انتخابية، مواقف سياسية وحقوقية...)، لنتحول من مشاركة تقليدية إلى مشاركة رقمية عبر تكنولوجيا الإعلام والاتصال.[18]

إذا كانت الديمقراطية التشاركية تعبر عن نهج لصنع السياسات العامة؛ وحل المشاكل التي تشجع المواطنين على المشاركة بنشاط في مناقشة موضوعات ترتبط مباشرة بشؤونهم اليومية، وتفتح المسار باتجاه الاستماع لصوت المواطنين والمجتمع المدني من خلال الدخول في الحوار مع بذل الجهد لتلقي وجهات النظر المختلفة، فهنا تظهر حاجة الديمقراطية التشاركية إلى تقنيات تمكن من التشاور والحوار بدون الحضور الميداني بل عبر وسائل وتقنيات اتصال افتراضية.[19]

تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال جليّا في عصرنة الديمقراطية التشاركية وتحويلها من صورتها التقليدية إلى صورة عصرية في واقع افتراضي رقمي، وهو ما يؤدي إلى توطيد العلاقة بين الحكام والمحكومين وتقليص الفجوة والفراغ وغياب الثقة الموجودة بينهم، ولتجسيد ذلك ينبغي توفر إرادة سياسية صريحة وتوجهها نحو تحقيق الأهداف الحقيقية للديمقراطية التشاركية في صورتها العصرية.

ثانيا: الآليات الرقمية في مجال الديمقراطية التشاركية

برزت العديد من الآليات الجديدة بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصال تسمح بالمشاركة في تسيير الشؤون العمومية لاسيما الشؤون المحلية في إطار ديمقراطية تشاركية عصرية تتماشى مع مبادئ الحكم الراشد، وأبرز هذه الآليات الرقمية:

- **المواطنة الافتراضية:** سمحت تكنولوجيا الإعلام والاتصال بممارسة المواطنة افتراضيا عبر الانترنيت، حيث أنّه وفي ظل تقلص هامش الحريات ميدانيا على مستوى العديد من الدول لاسيّما الأقل ديمقراطية أين أصبحت المطالبة بها صعبة المنال؛ برز الفضاء الافتراضي كمساحة عصرية للمطالبة بمختف الحقوق والحريات، وممارسة المواطنة افتراضيا عير وسائل الاتصال الجديدة العصرية.

- **تعبئة الرأي العام:** تضطلع الجماعات والشخصيات المنتشرة في الشبكات الاجتماعية؛ بدور فعال في تعبئة الرأي العام تجاه بعض القضايا السياسية، فقد أضحت هذه الشبكات في الجزائر مجالا للدعوة إلى الاحتجاجات والتشجيع على الإضرابات، كما فتحت مجالا جديدا للدعايات الانتخابية والمنافسة الانتخابية خصوصا في الاستحقاقات الانتخابية.
- **استطلاعات الرأي:** إنّ شبكة الإنترنت تؤدي دورا جد مهم في استبيان موقف الرأي العام؛ حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما تساهم استطلاعات الرأي عبر الشبكات المتخصصة في انخراط الأفراد في التعبير عن مواقفهم وآرائهم، وهي وسيلة مهمة لتعزيز الشفافية والرقي بالنقاش والحوار بين كافة شرائح المجتمع.
- **الاقتراع الإلكتروني:** يمكن للناخب التصويت إلكترونيا في إطار الاقتراع الالكتروني، حيث يتميّز بالسهولة في الممارسة والسرعة في النتيجة، وهو ما يخدم الناخبين وكذلك المنتخبين والهيئات الرسمية في أي دولة.
- **الإعلام الرقمي:** وهو الإعلام الذي يستخدم كافة وسائل الاتصال المتاحة للوصول إلى الجمهور أينما كان، ويطلق على الإعلام الرقمي العديد من المسميات منها: الإعلام التفاعلي، إعلام الوسائط المتعددة، الإعلام الشبكي الحي على خطوط الاتصال.
- **الحكومة الإلكترونية:** يقصد بالحكومة الإلكترونية تلك الحكومة المعتمدة في نشاطها على تكنولوجيا الاعلام والاتصال، بهدف تقديم الخدمات المختلفة لفائدة المواطنين إلكترونيا ودون حضورهم الشخصي، لنكون بذلك أمام نظام افتراضي متكامل يحكم العلاقة القائمة بين حكومات الدول مواطنيها وكذلك مختلف الهيئات الأخرى.[20]

المبحث الثاني: مدى تجسيد برنامج (كابدال) -دراسة حالة بلدية بني معوش (بجاية)-

يهدف برنامج (كابدال) إلى تحقيق تنمية محلية عبر مختلف المحاور التي يسعى إلى تجسيدها على مستوى البلديات النموذجية المختارة لتطبيقه على مستواها كمرحلة أولى، وتُعتبر بلدية بني معوش التابعة إقليميا وإداريا لولاية بجاية من بين البلديات النموذجية التي تم اختيارها في هذا الصدد، حيث كانت محل دراسة ميدانية للبحث عن مدى تجسيد مختلف محاور برنامج (كبدال) فعليا وواقعيا على مستواها.

المطلب الأول: التعريف ببرنامج (كابدال)

يتطلب البحث في التعريف ببرنامج (كابدال) من نشأته إلى تجسيده ضرورة تحديد الجهات المشرفة عليه على المستوى الوطني والدولي وكيفيات تمويله، وتحديد أهداف البرنامج ونطاقه ومحاوره.

الفرع الأول: الإشراف على برنامج (كابدال) وتمويله

يشرف على برنامج (كابدال) وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية (MICLAT[21]) باعتباره برنامج مرتبط بالهياكل المحلية في الدولة أي الجماعات الإقليمية لاسيما البلدية باعتبارها الجماعة الإقليمية القاعدية في الدولة، حيث بلغ تمويل البرنامج ما يقارب عشر (10) مليون أورو مشتركة بين الحكومة الجزائرية والإتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وذلك كما يلي:

- الحكومة الجزائرية: ما يقارب (2،5) مليون أورو؛
- الإتحاد الأوروبي: ما يقارب (7،7) مليون أورو؛
- برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) : ما يقارب (170) ألف أورو.

يساهم في تجسيد برنامج (كابدال) كل من الجهات الممولة له، إضافة إلى جهات أخرى كوزارة الشؤون الخارجية، وذلك من خلال قيام كل دائرة وزارية وهيئة معنية بدور معين، من خلال ما يلي:

- **وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية:** تقوم باسم الحكومة الجزائرية بتنفيذ الإصلاحات الكبرى للجماعات المحلية من حيث الحكامة والتنمية الاقتصادية المحلية، وذلك من خلال دراسات ميدانية لتحديد المتطلبات، وكذلك اقتراحات قانونية قد توفي بذلك الغرض، كما أن وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية تعتبر الوصية على الجماعات الإقليمية، مما يجعلها الأجدر بالإشراف الأولي على برنامج (كابدال).
- **وزارة الشؤون الخارجية:** تعتبر بدورها شريكا في تجسيد برنامج (كابدال) وذلك لاسيما باعتبار هذا الأخير تشارك فيه هيئات دولية، كما تسعى وزارة الشؤون الخارجية في إطار هذا البرنامج إلى إفادة الجزائر وجماعاتها الإقليمية من تجارب ناجحة عبر العالم في مجال التنمية المحلية التشاورية من أجل بناء نموذج جزائري فعال ومن ثم الترويج له دوليا، وهذا ما يتضح صراحة من خلال الوثيقة الموقعة بين الشركاء والمتضمنة تفعيل البرنامج.

- **الاتحاد الأوروبي**: إلى جانب المساهمة المالية المعتبرة للاتحاد الأوروبي في هذا البرنامج، فإنه يشارك كذلك مع الجزائر تجربته في مجال تجسيد الحكامة الراشدة بمختلف مبادئها وأسسها، لاسيما تجارب مختلف الدول الأوروبية ذات العضوية في الإتحاد الأوروبي والتي تعرف تقدما معتبرا في مجال التنمية المحلية والتسيير الإداري الناجع القائم على اشراك المواطن.
- **برنامج الأمم المتحدة للتنمية**: يعتبر من أقدم البرامج التي أطلقتها منظمة الأمم المتحدة لتجسيد تنمية محلية في مختلف دول العالم، مما يؤكد خبرة القائمين عليه التي تمتد لعقود في دعم التنمية المحلية، وبالتالي فإن عالمية البرنامج وعراقته سيساهم في نقل هذه الخبرة للجزائر مما يساهم في الأخذ من تجارب الدول على مستوى جميع أنحاء العالم.

نشير أن الفاعلين المحليين يُعتبرون بدورهم شركاء أساسيين في برنامج (كابدال) ومشرفين عليه، وعلى هذا الأساس فإن هذا البرنامج موجه لدعم قدرات الفاعلين الآتيين:

- **الفاعلون الأساسيون**: وهم النواب المنتخبون في المجالس الشعبية المحلية البلدية والولائية وكذلك موظفي الإدارة المحلية المعينين والمنتمين للوظيف العمومي في مختلف الأسلاك؛
- **المجتمع المدني**: وهم جمعيات المجتمع المدني الناشطة في مختلف الميادين لاسيما تلك التي تهدف إلى تحقيق تنمية محلية في مجالات عدة باعتبارها فاعل أساسي على المستوى المحلي[22]، وكذلك سائر المواطنين غير المهيكلين داخل الجمعيات؛
- **كل التنظيمات المهنية والحرفية والمتعاملون الاقتصاديون المحليون**.

الفرع الثاني: أهداف برنامج (كابدال)

يهدف برنامج (كابدال) إلى تهيئة الظروف الملائمة من أجل حكامة بلدية تشاورية مهتمة بتطلعات المواطنين ومبنية على الشفافية والمشاركة على مستوى العشر بلديات النموذجية عبر التراب الوطني، حيث سيسعى الفاعلون المحليون من خلال تجسيد البرنامج إلى استخلاص مختلف النقائص في مجال التسيير المحلي والتنمية المحلية واعداد تقارير حول ذلك لتحويلها إلى مستوى الحكومة المركزية بهدف ضبط مختلف النقائص لإيجاد حلول لها حتى يتسنى تعميم البرنامج فيما بعد على مستوى البلديات الأخرى المتبقية على الإقليم الجزائري[23].

يسعى هذا البرنامج إلى خلق قاعدة قوية من فاعلين محليين بمختلف الأطياف من خلال تعزيز تكوينهم ووعيهم في مجال تحقيق تنمية محلية وسبل ذلك، الأمر الذي يتحقق من خلال ربط محاور البرنامج بأبرز الفاعلين لاسيما الجمعيات وفئات الشباب والنساء على المستوى المحلي.

يُركز البرنامج على الديمقراطية التشاركية وعصرنة التسيير الإداري والتنمية المحلية لاسيما في المجال الاقتصادي، وبالتالي سيتم توجيه التكوين إلى هذه المجالات والتركيز عليها، كما سيسمح ذلك بمنح المجتمع المدني إمكانية طرح أفكاره وتقديم

التعقيبات والأخذ بها في سبيل تعزيز أهداف البرنامج على المدى القريب، المتوسط، والبعيد بعد تعميمه، كل هذا سيؤدي إلى تعزيز الثقة بين الإدارة والمواطن.

الفرع الثالث: نطاق برنامج (كابدال)

يعتمد برنامج (كابدال) كمرحلة أولى على نطاق جغرافي محدد بعشرة (10) بلديات على مستوى الوطن، ونطاق زمني ممتد من سنة (2017) إلى ديسمبر (2020).

أولا: النطاق الجغرافي لبرنامج (كابدال)

يبلغ عدد البلديات في الجزائر على المستوى الوطني (1541) بلدية، غير أنه وفي مرحلة أولى لتطبيق برنامج (كابدال) تم اختيار عشرة (10) بلديات نموذجية لأسباب تعود لموقعها وتضاريسها وركائز تحقيق التنمية المحلية فيها[24].

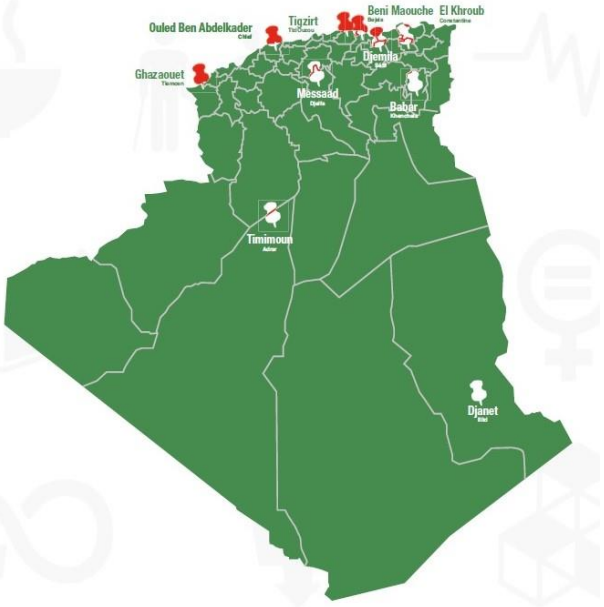

يشمل البرنامج عشر بلديات نموذجية عبر التراب الوطني هي : بلدية تيميمون بولاية أدرار حيث كانت الانطلاقة منها، بلدية أولاد بن عبد القادر بولاية الشلف، **بلدية بني معوش بولاية بجاية،** بلدية غزوات بولاية تلمسان، بلدية تيقزيرت بولاية تيزي وزو، بلدية مسعد ولاية الجلفة، بلدية جميلة بولاية سطيف، بلدية جانت بولاية اليزي، بلدية الخروب بولاية قسنطينة، وبلدية بابار بولاية خنشلة.

تم اختيار هذه البلديات العشر في مرحلة أولى وكعينة أولية لتمثل ثراء وتنوع الإقليم الوطني الشاسع والفسيفسائي ؛من حيث الطبيعة والجغرافيا والثقافة والتراث والخصوصية الاقتصادية، فكل إقليم يختلف مستواه التنموي، فمنها بلديات ساحلية، جبلية من الهضاب العليا والسهوب، وأخرى من الجنوب الكبير.

ثانيا: النطاق الزماني لبرنامج (كابدال)

يمتد مشروع (كابدال) لأربع (04) سنوات كمرحلة أولية فقط، حيث كانت الانطلاقة عام (2017) من بلدية تيميمون بولاية أدرار، ويمتد البرنامج إلى نهاية سنة (2020)، وعلى هذا الأساس فإن مدة أربع سنوات حسب المشرفين على برنامج (كابدال) كافية لتقييم النتائج التي أفضاها تطبيق محاوره، وبالتالي استخلاص النتائج والنقائص لاتخاذ قرار تمديد تجسيد وتنفيذ البرنامج على مستوى بلديات أخرة ولفترات زمنية أطول.

الفرع الرابع: محاور برنامج (كابدال)

يتضمن برنامج (كابدال) أربع محاور أساسية يسعى من خلالها إلى دعم قدرات الفاعلين المحليين لتحقيق التنمية المحلية المرجوة وتجسيد مبادئ وأسس الحكامة الرشيدة، وتتمثل هذه المحاور في كل من:

أولا: الديمقراطية التشاركية

يقصد بالديمقراطية التشاركية اشراك المواطنين في تسيير الشؤون المحلية، وذلك باعتبارهم الأقرب إلى معرفة النقائص الموجودة على المستوى المحلي وكيفية معالجتها، وهي مكملة للديمقراطية التمثيلية[25].

تم إنشاء لجان محلية منتدبة تتكون من (23) عضوا على الأقل؛ يمثلون مختلف شرائح المجتمع المدني، ومختلف مكوناته بالبلديات النموذجية، وتتمثل مهمة هذه اللجان المنتدبة في المساهمة والعمل على إثراء التشخيص الإقليمي ؛لمكونات كل بلدية والنقائص التي تعاني منها، وعلى هذا الأساس يتم انشاء عبر مداولة للمجالس الشعبية البلدية ما يُعرف بميثاق بلدي للمشاركة المواطنة، وهو الذي يتم بموجبه تحديد كيفيات مشاركة المواطنين في تسيير الشأن المحلي، وعليه يمكن للمجالس المحلية المنتخبة والإدارة المحلية بالبلديات العشر النموذجية التخلي عن اتخاذ القرارات بصفة انفرادية والإصغاء لآراء المواطنين واحترامها وأخذها بعين الاعتبار.

ثانيا: تحسين وعصرنة المرفق العام

يقوم هذا المحور على عصرنة خدمات المرافق العمومية، لاسيّما من خلال دعم الرقمنة الإدارية ولتحسين المرفق العام بصفة عامة، فيقوم برنامج (كابدال) على المبادرة بمجموعة من أنشطة التكوين لفائدة الأعوان الإداريين وتطوير الخدمات الإلكترونية، مع إعمال مبدأ الإعلام من خلال تكثيف أنشطة الإعلام والتوعية الموجهة للمواطنين.

كما تقوم عملية تحسين الخدمة العمومية على تلبية حاجيات المواطنين المختلفة لاسيما الضروريات والأساسيات منها كخدمات المياه، الصرف الصحي والتعليم والصحة بتنشيط الدعم الذي تقدمه الدولة للجماعات الإقليمية والهيئات المحلية غير الممركزة في ظل ضرورة تقليص الأعباء على الإدارة المركزية[26].

ثالثا: التنمية الاقتصادية المحلية وتنويع الاقتصاد

يهدف برنامج (كابدال) إلى إبراز اقتصاد محلي تضامني متنوع، وذلك من خلال تنشيط عملية التنمية على المستوى المحلي، ويكون ذلك بدعم مختلف الفاعلين الاقتصاديين المحليين بشكل يساعدهم في خلق فرص تنمية محلية، وبالتالي استقلال البلديات ولو بشكل نسبي عن الاعتماد على اعانات الدولة لتحقيق طفرة اقتصادية.

يقوم برنامج (كابدال) على خلق فرص للاستثمار في موارد إقليم البلدية وعدم انتظار المساعدات المالية المقدمة بموجب ميزانية الدولة، كما يشجع البرنامج على خلق فرص التعاون مع الأقاليم الأخرى ومشاركة عملية التنمية.

رابعا: تسيير المخاطر البيئية الكبرى

تُعتبر الجماعات الإقليمية عرضة لمخاطر كبرى من فيضانات وزلازل وغيرها، حيث عمد برنامج (كابدال) على تخصيص محور بهدف المساهمة في وضع خطط محلية تساهم في مواجهة مثل هذه الظروف القاهرة والطارئة التي لا تقبل التعطيل.

يساهم البرنامج من خلال هذا المحور في تفعيل دور المجتمع المدني في مواكبة المخاطر الكبرى من خلال السعي مع السلطات المحلية بصفة مشتركة لإيجاد استراتيجيات فعالة تسمح بمواجهة هذه المخاطر.

المطلب الثاني: مدى تطبيق برنامج (كابدال) على مستوى بلدية بني معوش (ولاية بجاية)

تُعتبر بلدية بني معوش من البلديات النموذجية العشر التي تم اختيارها كمرحلة أولية لتطبيق برنامج (كابدال) على مستواها للفترة الممتدة من (2017) إلى نهاية عام (2020)، سنحاول في هذا الإطار التعريف ببلدية بني معوش وتحديد أسباب اختيارها كبلدية نموذجية لبرنامج (كابدال) ثم تبيان المحاور التي تم تطبيقها على مستوى هذه البلدية والنقائص التي تم استقصائها.

الفرع الأول: التعريف ببلدية بني معوش

كان الاستعمار الفرنسي يطلق على بلدية بني معوش اسم المنطقة المحظورة، حيث كانت فرنسا تستخدم أبشع أساليب التعذيب والأكثر قساوة لكي ترغم السكان بالانضمام إليها، وقد كان (1014) شهيدا ثمن الحرية في هذه البلدية.

ظهرت بلدية بني معوش إثر التقسيم الإداري لعام (1984)، بعدما كانت تابعة لبلدية بني شبانة ولاية سطيف قبل ذلك، وتقع في جنوب شرق ولاية بجاية، إذ تبعد عن مقر الولاية بحوالي (73) كم، وتتميز هذه البلدية بتضاريس جبلية إذ تعلو عن سطح البحر بما يزيد عن (1100) م، مما جعلها تتميز ببرودة الطقس في فصل الشتاء والمصحوب غالبا بتساقط الثلوج.

تتكون بلدية بني معوش من (28) قرية موزعة على مساحة (94.86) كم^2 ، وتتمثل أهم هذه القرى في كل من ترونة – أقمون – أيت عجيسة – تيزاخت – تيوال – الجابية – بويكني – إجدارن – تالة نتنزار –تقنيت إغيل – لعزيب – تلاثة – أيت بوجالة – إغزر أوبلوط – مزيطة – أمغروذ....

تعتبر بلدية بني معوش بلدية حدودية لعشرة بلديات أخرى، من ولاية بجاية، ولاية سطيف، وولاية برج بوعريريج.

الشكل رقم 01: البلديات الحدودية لبلدية بني معوش

الشكل رقم 02: خريطة بلدية بني معوش

الفرع الثاني: أسباب اختيار بلدية بني معوش كبلدية نموذجية لتطبيق برنامج (كابدال)

اعتمد اختيار العشر بلديات النموذجية لبرنامج (كابدال) على التنوع الإقليمي الذي تعرفه الجزائر، سواء من حيث التضاريس والمواقع الجغرافية أو من حيث العادات والتقاليد وسبل التنمية، وعلى هذا الأساس فإنه من أسباب اختيار بلدية بني معوش هو موقعها الجغرافي الذي يعلو على البحر بأكثر من (1000) متر، وبالتالي منطقة جبلية وثلجية.

تتميز بلدية بني معوش باعتبارها كذلك منطقة فلاحية منتجة في الجزائر، حيث تُعرف هذه البلدية على المستوى الوطني وحتى العالمي بتينها المجفف الذي يُصَدَّرُ إلى الخارج بكميات معتبرة، حيث تحتفل هذه البلدية بعيد التين السنوي على مستوى مقر البلدية، كما تحتفل أيضا بالزيتون لوفرته في هذه المنطقة، وتحتفل بني معوش بأول يوم لفصل الربيع، إضافة إلى تنظيم الكرنفال (البوعفيف) قبل حلول فصل الربيع من طرف الأطفال عبر مختلف القرى، ويُعتبر هذا من عادات وتقاليد البلدية، مما جعل منها نموذجا لتجسيد برنامج (كابدال) من خلال الاعتماد على هذا التنوع في العادات والتقاليد وفي الإنتاج الفلاحي لتحقيق التنمية المحلية.

كما وقع الاختيار على بلدية بني معوش بالنظر لاعتبارها بلدية سياحية، حيث تعتبر بني معوش تحفة سياحية لمحبي الآثار والطبيعة، إذ تحتوي على مناظر طبيعية جد خلابة وتمثل صورة حية لتاريخ وحضارات منطقة القبائل، إذ تعلو قمم الجبال قرى تعود بنا إلى قرون مضت من تاريخ المنطقة، فقد أصبحت اليوم قبلة للمؤرخين وتحفة للسينمائيين، حيث أن فيلم (الربوة المنسية) للمخرج عبد الرحمان بوقرموح و فيلم (جبل باية) تم تصويرها في قرية أيت خيار (الجابية)، مما يجعل هذا الجانب من البلدية يمكن الاستثمار فيه لتحقيق تنمية محلية فعلية ومُجسدة على أرض الواقع.

الشكل رقم 03: صور لمكان تصوير أول فيلم أمازيغي (القبوة المنسية – La colline oubliée) ببني معوش

إن الاستثمار الثقافي في بلدية بني معوش من خلال إعمال برنامج (كابدال) سيساهم في تحقيق التنمية المحلية المطلوبة، لاسيما بالنظر إلى العائدات الكبيرة التي قد تعود من خلال ذلك لفائدة خزينة البلدية مما يسمح لها بالاستقلال النسبي عن الميزانية المركزية للدولة والمساعدات الممنوحة للجماعات الإقليمية.

الفرع الثالث: مدى تجسيد محاور برنامج (كابدال) على مستوى بلدية بني معوش

من خلال تقصينا لوضعية برنامج (كابدال) في بلدية بني معوش؛ تبيّن عدم استفادة هذه البلدية من الإعانات المالية المخصصة لها في إطار هذا البرنامج بشكل مباشر على عكس بعض البلديات الأخرى، وفي هذا السياق فإنّ الفاعلين المحليين على مستوى بلدية بني معوش قد استفادوا من برنامج (كابدال) عبر مختلف الورشات المنظمة في هذا الإطار فقط، وسنوضح ذلك في ما يلي:

أولا: محور الديمقراطية التشاركية

تبيّن من خلال استقصائنا على مستوى بلدية بني معوش أنّ هذه الأخيرة لم تقم بإعداد إلى يومنا هذا الميثاق البلدي؛ للمشاركة المواطنة الذي يسمح بتبيان سبل مشاركة مواطني البلدية في تسيير شؤونها، غير أنه تبيّن مقابل ذلك قيام البلدية عبر المجلس الشعبي البلدي في هذا الإطار بإتباع بعض السبل الأخرى لتعزيز الديمقراطية التشاركية، وذلك عبر مشاورة المواطنين في

مختلف المشاريع المرتبطة بالبلدية، وبالتالي تعتبر الاستشارة الموجهة بمثابة تجسيد للديمقراطية التشاركية التي أكد عليها برنامج (كابدال).

كما أنّ إحياء العادات والتقاليد الخاصة بالبلدية والسالفة الذكر لاسيّما عيدي التين المجفف والزيتون، فإنّ هذه التظاهرات يساهم فيها المواطن المحلي بالنسبة الأكبر مما يساهم فيها المجلس المحلي المنتخب وإدارة البلدية، وعلى هذا الأساس؛ فإن إعمال الديمقراطية التشاركية في تسيير الشأن المحلي من جهة، وفي إحياء العادات والتقاليد من جهة أخرى لاسيما في القطاع الفلاحي، سيساهم ذلك في تحقيق تنمية محلية وتجسيد أسس الحكامة الرشيدة.

ثانيا: محور تحسين وعصرنة المرفق العام

استفادت بلدية بني معوش من العديد من البرامج الإلكترونية التي أطلقتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مما يساهم في تحسين وعصرنة تسيير المرافق العمومية المحلية وتلبية حاجيات المواطنين، كما تنظم وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية في هذا الصدد دورات تكوينية دورية لفائدة نواب المجالس المحلية المنتخبة وبالتالي المجلس المحلي المنتخب لبلدية بني معوش وكذلك إطارات الإدارة في مجال عصرنة المرفق العام والإدارة الإلكترونية تجسيدا لما تضمنه برنامج (كابدال)، وذلك يكون أساسا على مستوى المدرسة الوطنية للإدارة، حيث سبق وأن نظمت ورشات لفائدة المنتخبين المحليين بما فيهم رؤساء المجالس الشعبية البلدية وكذلك لفائدة الإطارات لاسيما الأمناء العامون للبلديات بما في ذلك بلدية بني معوش.

ثالثا: محور التنمية المحلية الاقتصادية

في ظل عدم استفادة بلدية بني معوش لإعانات مالية مباشرة من برنامج (كابدال) كما هو مقرر عند انطلاقته، فإن ذلك أدى إلى عدم فاعلية هذا البرنامج في مجال خلق مصادر تمويل محلية جديدة لتحقيق تنمية محلية اقتصادية، غير أن الاعتماد على عادات وتقاليد البلدية وتنوعها الفلاحي وكثافة انتاجها في مجال الزيتون والتين المجفف سيساهم ذلك في خلق فضاء جديد يجسد تنمية اقتصادية محلية وتنوع اقتصادي فعلي، وبالتالي ينبغي إعمال هذا الجانب في سبيل تجسيد أهداف برنامج (كابدال).

رابعا: محور تسيير المخاطر والكوارث الكبرى

تُعتبر بلدية بني معوش واقعة في منطقة تعرف نشاط زلزالي مكثف، وبالتالي ضرورة وضع مخططات تساهم في مواجهة مثل هذه الظروف الطارئة التي قد تحدث في أي وقت، لاسيما أنها تتطلب مصادر تمويل معتبرة لمواجهة مختلف الكوارث والخسائر البشرية والمادية التي قد تنجم عنها، وفي هذا الأساس؛ فإن مواجهة هذه المخاطر يعتمد على خلق مصادر تمويل محلية من جهة، وكذلك تكوين الفاعلين المحليين من جهة أخرى، وهو ما اعتمد غليه برنامج (كابدال) في محوره الرابع، وعليه؛ فإن تكوين الفاعلين المحليين على مستوى بلدية بني معوش ينبغي يأخذ بعين الاعتبار مجال مواجهة الاخطار الكبرى.

الفرع الرابع: نقائص برنامج (كابدال) على مستوى بلدية بني معوش

نددت جمعيات المجتمع المدني على مستوى بلدية بني معوش وكذلك منظمات وطنية على رأسها الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان (LADDH) بما سمته بتهميش وإقصاء بلدية بني معوش من برنامج (كابدال) والذي اعتمدها كأحد البلديات العشر النموذجية لتجسيد محاوره في مرحلة أولية.

تبيّن لنا من خلال بعض المواطنين المحليين والمنتخبين في المجلس الشعبي البلدي لبلدية بني معوش؛ أنه تم تنصيب اللجنة البلدية المخصصة لوضع حلقات العمل حول المحاور الأربعة لبرنامج (كابدال) عام (2017) بعد اختيار البلدية، حيث تم إطلاق ورشات عمل وإجراء تشخيصات إقليمية للبحث في سبل تحقيق تنمية محلية وفقا لمضمون برنامج (كابدال)، غير أنه تم التعطيل في تجسيد ذلك في ظل عدم توجيه الإعانات المالية المقررة وفقا للبرنامج مع غياب تعليمات توجيهية صريحة بخصوصه، أضف إلى ذلك فترة الفراغ الإداري المواكب للانتخابات المحلية (APC / APW) لعام (2017)، وهو ما شدد عليه رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية بني معوش[27].

أكد رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية بني معوش، على توجيه إرسالية رسمية إلى المدير الوطني للبرنامج بتاريخ (29) أبريل (2018) والتي لم تتم متابعتها، ورسالة ثانية بتاريخ (29) ماي (2018) لا تزال دون رد، حيث باستقرائنا لمضمون الرسالتين؛ تم التأكيد فيهمها بصريح العبارة على أن عدم وجود توجيهات وإعانات مباشرة مصدرها برنامج (كابدال)، يعتبر بمثابة معاملات غير شرعية أفرزت استبعاد بلدية بني معوش عن برنامج (كابدال) دون الاعتماد على أسباب موضوعية وقانونية على الرغم من اختيارها ضمن العشر بلديات النموذجية.

خاتمة:

بناء على ما سبق ذكره، أثبتت الوقائع والمعطيات؛ أنّ أدوات تكنولوجيا الإعلام والاتصال قد تحولت بين المواطنين إلى مجال لتبادل الأفكار، والمعلومات، وفضاء للحوار والنقاش، وإثارة المواضيع ذات الاهتمام الشعبي الواسع؛ بعيدا عن الأطر الرسمية والتقليدية، كما أصبح لهؤلاء المواطنين باستخدام هذه التكنولوجيا دورا مؤثرا في ممارسة الضغط على الحكومة، وصنّاع القرار السياسي، وبغض النظر عن التباين الموجود في مفهوم الرقمنة؛ إلاّ أنّها تظل واحدة من أهم الأدوات التكنولوجية في تعزيز ممارسة الديمقراطية التشاركية، من خلال توظيف الآليات الرقمية في تعزيز منطق التشاركية، في صناعة القرار والتعبير عن الرأي وتكريس ثقافة تنظيمية تسمح للمجتمع بالمشاركة في النقاش السياسي، والوطني والمحلي عبر القنوات الرقمية ؛التي تتيح للأفراد التعبير عن رأيهم وطرح انشغالاتهم بكل موضوعية وشفافية، وهو ما يساهم في تحسين الأداء الإداري للمؤسسات، وتعزز انفتاح الهيئات الحكومية على الجماهير الشعبية ومن خلال ذلك تجسيد حوكمة محلية فعلية وناجعة، وقد كان برنامج (كابدال) من أبرز البرامج التي أكدت على ذلك.

يشكل برنامج (كابدال) خطوة فعلية؛ لتجسيد حكامة محلية وتنمية مستدامة، حيث أن الاعتماد على دعم قدرات الفاعلين المحليين لتحقيق وتجسيد ذلك يعبر عن أن التنمية المحلية والحكامة الرشيدة لا يمكن تحقيقهما إلاّ من خلال فاعلين

محليين بجميع أطيافهم؛ قادرين على ذلك من خلال قاعدتهم التكوينية ،ووعيهم المجتمعي، كما أنّ تجسيد برنامج (كابدال) على مستوى عشر بلديات لمدة أربع سنوات كمرحلة أولية يسمح بتقييم مخرجاته، والقضاء على النقائص وتعميمه في سبيل تعزيز مقاصده على مستوى الإقليم الوطني بأكمله، وفي إطار هذه الدراسة قمنا بتقصي ميداني حول مدى تنفيذ البرنامج على مستوى بلدية بني معوش بولاية بجاية باعتبارها من البلديات العشر النموذجية، ومن خلال ذلك توصلنا لمجموعة من النتائج:

- التأخر في تجسيد ديمقراطية تشاركية فعلية وحقيقية على المستوى المحلّي
- عدم التحكم التام في تكنولوجيا الرقمنة من طرف الفاعلين المحليين؛
- غياب رقابة مستمرة حول مدى تنفيذ محاور برنامج (كابدال)؛
- عدم تحقيق النتائج المنتظرة لبرنامج (كابدال) على أرض الواقع؛
- القصور في تجسيد محاور برنامج (كابدال) على مستوى بلدية بني معوش بولاية بجاية.

وعلى أساس ذلك وفي ظل ما سبق؛ ارتأينا تقديم بعض التوصيات في هذا السياق:

- تعزيز الوسائط الإلكترونية في الإدارات العمومية وتفعيلها؛
- نشر ثقافة ووعي المواطن الإلكتروني وإشراكه إلكترونيا في مجال تسيير الشؤون العمومية؛
- تنظيم ورشات عمل تقييمية لبرنامج (كابدال) باعتبار المرحلة التجريبية على شرف الانتهاء؛
- تحديد نقائص البرنامج ومحاولة إيجاد حلول لها؛
- تثمين البرنامج وتوسيع تطبيقه على مستوى جميع بلديات الوطن؛
- استدراك التأخر الذي يعرفه البرنامج في بعض البلديات لاسيما بلدية بني معوش بولاية بجاية ومحاولة دعمها في سياق برامج أخرى على المدى القريب.

التهميش:

[1] – مسعد الفاروق حمودة، **التنمية والمجتمع: مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية**، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2001، ص02.

[2] – قانون رقم 11-10، مؤرخ في 22 جوان 2011، يتعلق بالبلدية، جريدة رسمية عدد 37، صادر في 03 جويلية 2011.

[3] – دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996، موافق عليه بموجب استفتاء 28 نوفمبر 1996، صادر بموجب مرسوم رئاسي رقم 96-438، مؤرخ في 07 ديسمبر 1996، جريدة رسمية عدد 76، صادر في 08ديسمبر 1996، معدل بموجب قانون رقم 02-03، مؤرخ في 10 أفريل 2002، جريدة رسمية عدد 25، صادر في 14 أفريل 2002، معدل بموجب قانون رقم 08-19، مؤرخ في 15 نوفمبر 2008، جريدة رسمية عدد 63، صادر في 16 نوفمبر 2008، معدل بموجب قانون رقم 16-01، مؤرخ في 06 مارس 2016، جريدة رسمية عدد 14، صادر في 07 مارس 2016.

[4] – **P**rogramme des **N**ations **U**nies de **D**éveloppement.

[5] – Programme de renforcement des capacités des acteurs de développement local.

[6] – عكنوش نبيل، **المكتبة الرقمية بالجامعة الجزائرية: تصميمها وإنشاؤها**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم المكتبات، قسم علم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الإخوة منتوري – قسنطينة، 2010، ص ص 149-150.

[7] – بن السبتي عبد المالك، ابتسام سعيدي، **معوقات تطبيق مشاريع الرقمنة بالمكتبات الجامعية الجزائرية: المكتبات الجامعية لولاية قسنطينة نموذجا**، 2017، متوفر عل الموقع الإلكتروني التالي: http://www.journal.cybrarians.org ، أطلع عليه بتاريخ 10 ديسمبر 2020 على الساعة 14سا33.

[8] – عكنوش نبيل، مرجع سابق، ص 150.

[9] – انظر: "استراتيجية رقمنة مصادر المعلومات في المكتبات ومؤسسات المعلومات"، متوفر على الموقع الإلكتروني: https://urlz.fr/eu1n، اطلع عليه بتاريخ 09 ديسمبر 2020 على الساعة 19سا05.

[10] – انظر: الخفاجي عماد هادي، **التقنية الرقمية وعملية الرقمنة**، متوفر على الموقع الإلكتروني: https://urlz.fr/esT3، اطلع عليه بتاريخ 10 ديسمبر 2020 على الساعة 18سا32.

[11] – انظر: مزغيش وليد، ***"الشفافية الإدارية كآلية محورية لترشيد التسيير المحلي في الجزائر"*** ، مداخلة ألقيت خلال اليوم الدراسي حول الديمقراطية التشاركية كآلية لترقية الخدمة العمومية في الجزائر، المنظم بجامعة باتنة، 10 أفريل 2019، ص ص 03 – 04.

[12] – عبد السلام عبد اللاوي،"*أهمية الرقمنة الإدارية في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية بالجزائر"* ، **مجلة صوت القانون**، جامعة الجيلالي بونعامة (خميس مليانة)، العدد السابع، الجزء الأول، 2017، ص65.

[13] – انظر بخصوص إنجازات الإدارة المحلية في الجزائر في مجال رقمنة الخدمة العمومية: مزغيش وليد، ***"رقمنة الإدارة الجزائري أي فعالية – الإدارة المحلية نموذجا"*** مداخلة ألقيت خلال الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الخامسة: أداء المؤسسات في ظل الاقتصاد الرقمي، المنظم بجامعة ورقلة، 05 فيفري 2020، ص ص 236 – 238.

[14] – فاطمة الزهراء عبد الفتاح، **المدونات الإلكترونية والمشاركة السياسية**، دار العالم العربي، القاهرة، 2012، ص 45.

[15]- انظر: رمضان عبد المجيد، *"الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية"* ، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 16، جانفي 2017، ص 80.

[16] – الديمقراطية الرقمية، التكنولوجيا وظاهرة الرقمنة السياسية، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة، 2017، ص 14.

[17] – جمال محمد غيطاس، **الديمقراطية الرقمية**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2009، ص 22.

[18] – قطبي رضوان، **الديمقراطية الرقمية في الوطن العربي**، موقع أنفاس.نت، نشر يوم 2016/01/22 متوفر على الموقع الإلكتروني: https://urlz.fr/etun، أطلع عليه بتاريخ 11 ديسمبر على الساعة 20سا14.

[19] – نشوى محمد عبد الحميد، **الديمقراطية الرقمية وعلاقتها بالديمقراطية التشاورية بالتطبيق على ثورة 25 يناير**، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية بالعالم العربي، نشر يوم 2011/07/24، متوفر على الموقع الإلكتروني: http://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=268570، أطلع عليه بتاريخ 11 ديسمبر على الساعة 21سا31.

[20] – قيداون أبو بكر الصديق، معمري خيرة، *"الحكومة الالكترونية ومتطلباتها في ظل الحكامة الرشيدة"* ، **مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال**، جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف)، المجلد 03، العدد 04، 2017، ص 59.

[21] – **M**inistère de l'**I**ntérieur, des **C**ollectivités **L**ocales, et de l'**A**ménagement du **T**erritoire.

[22]- انظر في موضوع الجمعيات ودورها الرئيسي في التنمية المحلية: صالح زياني، *"تفعيل العمل الجمعوي: مكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية التشاركية"* ، **مجلة المفكر**، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، العدد04، أفريل 2009، ص 58.

[23]- انظر: مزغيش وليد، ***"برنامج CAPDEL: تجسيد الديمقراطية التشاركية في إطار التنمية المستدامة"*** ، مداخلة ألقيت خلال اليوم الدراسي حول الديمقراطية التشاركية كآلية لتجسيد الحوكمة المحلية في الجزائر، المنظم بالمدرسة الوطنية للإدارة "مولاي احمد مدغري"، 12 ديسمبر 2019، ص 04 وما يليها.

[24] – Communiqué de presses sur le lancement officiel du Programme de renforcement des acteurs de développement local /communes modèles (CAPDEL), disponible sur le site web: https://eeas.europa.eu/delegations/algeria_fr.

[25]- الأمين شريط، *"الديمقراطية التشاركية: الأسس والآفاق"* ، **مجلة الوسيط**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار (الجزائر)، العدد 06، 2008، ص 25.
وانظر: العجاتي محمد وآخرون، **من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية**، (ترجمة: نوران أحمد)، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص 03.

[26]- انظر: غزلان سليمة، **"علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، فرع القانون العام، كلية الحقوق جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2010، ص ص 145 – 146.

[27]- مقابلة مع أعضاء من المجلس الشعبي البلدي لبلدية بني معوش (ولاية بجاية) (الجزائر)، على مستوى مقر البلدية، بتاريخ 15 سبتمبر 2020.

📖قائمة المراجع والمصادر:

- **باللغة العربية**

أولا: الكتب

1- العجاتي محمد وآخرون، **من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية**، (ترجمة: نوران أحمد)، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011.

2- غيطاس جمال محمد، **الديمقراطية الرقمية**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2009.

3- فاطمة الزهراء عبد الفتاح، **المدونات الإلكترونية والمشاركة السياسية**، دار العالم العربي، القاهرة، 2012.

4- مسعد الفاروق حمودة، **التنمية والمجتمع: مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية**، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2001.

ثانيا: المقالات

1- الأمين شريط، *"الديمقراطية التشاركية: الأسس والآفاق"* ، **مجلة الوسيط**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار (الجزائر)، العدد 06، 2008.

2- رمضان عبد المجيد، *"الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية"* ، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 16، جانفي 2017.

3- صالح زياني، *"تفعيل العمل الجمعوي: مكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية التشاركية"* ، **مجلة المفكر**، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، العدد04، أفريل 2009.

4- عبد السلام عبد اللاوي،" *أهمية الرقمنة الإدارية في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية بالجزائر"* ، **مجلة صوت القانون**، جامعة الجيلالي بونعامة (خميس مليانة)، العدد 07، الجزء 01، 2017.

5- قيداون أبو بكر الصديق، معمري خيرة، *"الحكومة الالكترونية ومتطلباتها في ظل الحكامة الرشيدة"*، **مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال**، جامعة حسيبة بن بوعلي (الشف)، المجلد 03، العدد 04، 2017.

ثالثا: المداخلات

1- مزغيش وليد، *"الشفافية الإدارية كآلية محورية لترشيد التسيير المحلي في الجزائر"*، مداخلة ألقيت خلال اليوم الدراسي حول الديمقراطية التشاركية كآلية لترقية الخدمة العمومية في الجزائر، المنظم بجامعة باتنة، 10 أفريل 2019.

2- مزغيش وليد، *"برنامج CAPDEL: تجسيد الديمقراطية التشاركية في إطار التنمية المستدامة"*، مداخلة ألقيت خلال اليوم الدراسي حول الديمقراطية التشاركية كآلية لتجسيد الحوكمة المحلية في الجزائر، المنظم بالمدرسة الوطنية للإدارة "مولاي احمد مدغري"، 12 ديسمبر 2019.

3- مزغيش وليد، *"رقمنة الإدارة الجزائري أي فعالية – الإدارة المحلية نموذجا"* مداخلة ألقيت خلال الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الخامسة: أداء المؤسسات في ظل الاقتصاد الرقمي، المنظم بجامعة ورقلة، 05 فيفري 2020.

رابعا: المذكرات والأطاريح الجامعية

1- عكنوش نبيل المالك، المكتبة الرقمية بالجامعة الجزائرية " تصميمها وإنشاؤها"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم المكتبات، قسم علم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الإخوة منتوري – قسنطينة، 2010.

2- غزلان سليمة، علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، فرع القانون العام، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2010.

خامسا: مواقع إلكترونية

1- الخفاجي عماد هادي، "التقنية الرقمية وعملية الرقمنة"، https://urlz.fr/esT3

2- بن السبتي عبد المالك، ابتسام سعيدي، "معوقات تطبيق مشاريع الرقمنة بالمكتبات الجامعية الجزائرية: المكتبات الجامعية لولاية قسنطينة نموذجا"، 2017، http://www.journal.cybrarians.org

3- قطبي رضوان، "الديمقراطية الرقمية في الوطن العربي"، https://urlz.fr/etun

4- نشوى محمد عبد الحميد، "الديمقراطية الرقمية وعلاقتها بالديمقراطية التشاورية بالتطبيق على ثورة 25 يناير"، http://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=268570

5- "استراتيجية رقمنة مصادر المعلومات في المكتبات ومؤسسات المعلومات"، https://urlz.fr/eu1n

سادسا: وثائق أخرى

- الديمقراطية الرقمية، التكنولوجيا وظاهرة الرقمنة السياسية، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة، 2017.

LIST OF REFERENCES AND SOURCES IN ROMAN SCRIPT

Qāā/iMaTu AL MaRaJi': ALLuGHaH AL 'aRaBiYaH

AWWaLaN: AL KuTuB

1- AL'aJaTi MuHaMaD Wa AKHaRuN, **MiNa ADiMuQRaTiYaH ATTaMTHiLYa ILa ADiMuQRaTiYaH ATaSHāRuKiYaH**, (TaRJaMaH: NuRaN AHMaD), RaWāFiD LiNNaSHR Wa ATaWZī', AL QaHiRaH, 2011.
2- GHiTāS JaMāL MuHaMaD, **ADiMuQRaTiYaH ARaQMiYaH**, AL HaYAaH AL MaSRiYa LiLKiTāB, AL QaHiRaH, 2009.
3- FāTiMa AZaHRa 'Abd AL FaTāH, **AL MuDaWiNāT AL 'ILiKTRuNiYa Wa AL MuSHaRaKa ASiYaSYa**, DaR AL 'āLaM AL 'aRaBi, AL QaHiRaH, 2012.
4- MaS'aD AL FarūQ HaMūDa, **ATaNMiYa Wa AL MuJTaMa': MaDKHaL NaDHaRi LiDiRaSaT AL MuJTaMa'āT AL MaHaLiYa**, AL MaKTaB AL JāMi'ī AL HaDiTH, AL QaHiRaH, 2001.

THāNYaN: AL MaQāLāT

1- AL AMīN SHRīT, *« ADiMuQRaTiYaH ATaSHāRuKiYaH: AL 'USuS Wa AL AFaQ »*, **MaJaLaH AL WaSīT**, AL Mu'ASSaSa AL WaTaNiYa LiL'ITiSaL Wa AL 'ISHHaR (AL JaZāā/iR), AL 'aDaD 06, 2008.
2- RaMaDH*āN 'ABD AL MaJī*D, « *ADiMuQRaTiYaH ARRaQMiYaH Ka'āLiYaH LiTaF'IL ADiMuQRaTiYaH ATaSHāRuKiYaH »*, **DaFāTiR ASSiYāSa WaLQāNūN**, AL 'ADaD 16, JaNFYi 2017.
3- SaLaH ZYaNī, *« TaF'īL AL 'aMaL AL JaM'aWi: MuKaFaHaT AL FaSāD Wa 'IRSāA ADiMuQRaTiYaH ATaSHāRuKiYaH »*, **MaJaLaH AL MuFaKKiR**, JāMi'aH MuHaMaD KHīDR (BiSKRaH), AL 'aDaD 04, AFRīL 2009.
4- 'aBD ASSaLāM 'ABD ALLāWī, *« AaHaMiYaH ARRaQMaNaH Fī 'aSRaNaH Wa TaF'īL AL KHiDMah AL 'uMūMiYah BiLJaZāā/iR »*, **MaJaLaH SaWT AL QaNūN**, JāMi'AH AL JiLāLi BuN'āMh (KHMīS MLYaNah), AL 'aDaD 07, 2017.
5- QīDāWN Abu BaKR ASSiDīQ, M'aMRī KHaYRaH, *« AL HuKūMaH AL 'ILiKTRuNiYa Wa MuTaTaLaBāTuHā Fi DHiL AL HaKāMaH ARRaSHīDaH »*, **MaJaLah ARRiYaDaH Li'IQTiSāDiYāT AL A'MāL**, JāMi'AH HaSīBaH BaN Bū'Lī (ASHLF), AL MuJaLLaD 03, AL 'aDaD 04, 2017.

THāLiTHaN: AL MuDāKHaLāT

1- MZGHīSH WaLīD, *« ASHaFāFiYaH AL 'IDaRiYaH Ka'āLiYaH MiHwARiYaH LiTaRSHīD ATTaSYīR AL MaHaLī Fi AL JaZāā/ir »*, MuDaKHaLaH 'ULQiYaT KHiLāL AL YaWM ADDiRAāSī HaWLa ADiMuQRaTiYaH ATaSHāRuKiYaH Ka'āLiYaH LiTaRQiYaT AL KHiDMaH AL 'UMūMiYaH Fi AL JaZāā/ir, AL MuNaDHaM Bi JāMi'AH BaTNaH, 10 AFRiL 2019.
2- MZGHīSH WaLīD, *« BaRNāMaJ -CAPDEL-: TaJSīD ADiMuQRaTiYaH ATaSHāRuKiYaH Fi 'ITāR ATTaNMiYaH AL MuSTaDāMaH »*, MuDaKHaLaH 'ULQiYaT KHiLāL AL YaWM ADDiRāSī HaWLa ADiMuQRaTiYaH ATaSHāRuKiYaH Ka'āLiYaH LiTaJSīD AL HaWKaMaH AL MaHaLiYaH Fi AL JaZāā/iR, AL MuNaDHaM Bi AL MaDRaSaH AL WaTaNiYaH LiL'IDāRaH -MūLāY AHMaD MDaGHRī-, 12 DīSaMBaR 2019.
3- MZGHīSH WaLīD, *« RaQMaNaH AL 'IDāRaH AL JaZāā/iRYaH AYu Fa'aLiYaH – AL 'IDāRaH AL MaHaLLiYah NaMuDHaJaN »*, MuDaKHaLaH 'ULQiYaT KHiLāL AL MuLTaQaH ADDaWLī HaWLa AL 'ADā'a AL MuTaMaYiZ LiLMuNaDHaMāT Wa AL HuKūMāT, ATTaB'a AL KHāMiSaH: ADā' AL Mu'ASSaT Fi DHiL AL 'IQTiSāD ARRaQmī, AL MuNaDHam Bi JāMi'AH WaRQLaH, 05 FīFRYī 2020.

RāBi'aN: AL MuDHaKKiRāT Wa LATāRīH AL JaMi'IYaH

1- 'aKNūSH NaBīL, *AL MaKTaBaH ARRaQMiYaH BiLJaMi'AaH AL JaZāā/iRYaH: TaSMīMuHa Wa 'INSHā'UHa*, 'UTRūHaH MuQaDaMaH LiNaYL SHaHāDaH ADDuKTuRaH 'ULūM Fi 'ILM AL MaKTaBāT, QiSM 'ILM AL MaKTaBāT, KuLYaT AL 'ULūM AL 'INSāNiYaH Wa AL 'ULūM AL 'IJTiMā'IYaH, JaMi'AH AL 'IKHWaH MaNTūRī, QaSaNTīNaH, 2010.
2- GHuZLāN SaLīMaH, *'ALāQaT AL 'IDāRaH BiLMuWāTiN Fi AL QāNūN AL JaZāā/iRi*, 'UTRūHaH MuQaDaMaH LiNaYL SHaHāDaH ADDuKTuRaH Fi AL HuQūQ, FaR' AL QāNūN AL 'AāM, KuLYaT AL HuQūQ, JaMi'AH BaN YūSaF BaN KHaDDaH, AL JaZāā/iR, 2010.

KHāMiSaN: MaWāQi' 'IiLiKTRūNiYaH

1- AL KHaFāJī 'IMāD HāDī, *"ATTiQNiYaH ARRaQMiYaH Wa 'AMaLiYaT ARRaQMaNaH"*, https://urlz.fr/esT3
2- BaN ASSaBTī 'ABD AL MāLaK, *"Mu'AWiQāT TaTBīQ MaSHārī' ARRaQMaNaH BiLMaKTaBāT AL JāMi'IYaH AL JaZāā/iRYaH: AL MaKTaBāT AL JāMi'IYaH LiWiLāYaT QaSaNTīNaH NaMūTHaJaN"*, 2017, http://www.journal.cybrarians.org
3- QuTBī RaDHWāN, *"ADDiMuQRāTiYaH ARRaQMiYaH FiLWaTaN AL 'ARaBi"*, https://urlz.fr/etun
4- NaSHWā/ MuHaMaD 'ABD AL HaMīD, *"ADDiMuQRāTiYaH ARRaQMiYaH Wa 'ALaQaTuHā BiDDiMuQRāTiYaH ATTaSHāWuRiYaH BiTaTBīQ 'Ala THaWRaT 25 YaNNaYaR"*, http://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=268570
5- *"ISTRāTiJiYaT RaQMaNaT AL Ma'LūMāT FiLMaKTaBāT Wa Mu'ASSASāT AL Ma'LūMāT"*, https://urlz.fr/eu1n

SāDiSaN: WaTHā'IQ 'UKHRā

- *"ADDiMuQRāTiYaH ARRaQMiYaH, ATTiKNuLūJYaH Wa THāHiRaT ARRaQMaNaH ASSiYāSiYaH, MaRKaZ HiRDū LiDa'M ATTa'BiR ARRaQMī"*, AL QaHiRaH, 2017.

OPEN ACCESS
creative commons

JOURNAL INDEXING

مَجَلَّةُ اَلتُّرَاثْ

AL TVRATH Journal (ALTJ)

ثلاثية، دولية، دورية، محكمة، تعنى بالدراسات الإنسانية والإجتماعية

متعددة التخصصات، متعددة اللغات

Trimestral, International, Periodic And Arbitrated Manner, Devoted To Human And Social Studies

Multidisciplinary, Multilingual.

LEGAL DEPOSIT: 2011- 1934 **ISSN: 2253-0339** **E-ISSN: 2602-6813**